مقدمـــــة

الجدار الزجاجي

بالنسبة لبلد يمانع بشدة تحديد نطاق سيادته ـ لإقامة حدوده ـ تتسم إسرائيل بولع عجيب في إقامة الحواجز. ففي أنحاء الأراضي المقدسة يوجد الآن جدران وسياجات تقطع الأراضي وفضاء العيش.

بدأت إسرائيل تقيم أشهر جدارلها، وهو عبارة عن سلسلة من الحواجز الإسمنتية والمتصلة ببعضها البعض والأسلاك الشائكة، في الضفة الغربية في صيف 2002 بغية تطويق القسم الأعظم من سكان الأراضي البالغ عددهم 2.3مليون نسمة. وقد سمي البناء الضخم ـ عند الانتهاء منه من المتوقع أن يبلغ طوله 700كم ـ «السياج الأمني» ثم «سياج ضد الإرهاب»، وهي أسماء ساعدت في إقناع العديدين من المراقبين بأن الغرض منه هو حماية المدنيين الإسرائيليين. لكن الحقيقة، هي أن الجوانب الأمنية للحاجز لها اعتبارات ثانوية على ما يبدو: لقد كان أثره المباشر تحويل البلدات والقرى الفلسطينية في الضفة الغربية إلى سلسلة من الغيتوهات، تفصلها عن أرضها الزراعية وآبارها، وـ بالإضافة إلى مئات الحواجز العسكرية التي أقيمت على طرقات الأراضي الرئيسية ـ وتقطع صلاتها بالجماعات الفلسطينية المجاورة، التي كانت تقدم لهم خدمات، تتعلق بالعمل والمدارس والجامعات والمستشفيات والأسواق. وفي سير الجدار عبر

أراضي الضفة الغربية، كان يقضم ويلتهم كروم الزيتون العريقة ويدمر المراعي والبيوت الزجاجية ويجعل من المتعذر اجتياز الطرق الممهدة. وكان القائد العسكري الإسرائيلي يقوم، بعد إنجاز الجدار في كل منطقة، يصدر أمراً عسكرياً ينص على مصادرة مساحات من الأراضي الزراعية الفلسطينية أو بئراً أصبح من المتعذر الوصول إليه.

تفضيل الحدود الخادعة

ثمة رأي غربي عام أن الجدار أوجد حدوداً مطلقة من النوع الذي يحقق احتياجات إسرائيل الأمنية، رغم أنه جدار كان الكثيرون يرون أن إنشاءه يجري في المكان الخطأ وينطوي على الإضرار بالشعب الفلسطيني. وهذا الرأي ينطوي على جزء من الحقيقة بالنسبة لنظرة الفلسطينيين إلى الجدار. فمع أنه انحرف انحرافاً كبيراً عن الخط الأخضر ـ خط هدنة 1949 الذي يعتبره الكثيرون الحدود الأكثر معقولية بالنسبة لدولة فلسطينية في المستقبل ـ فإنه أوجد حدوداً واضحة المعالم لا يستطيع الفلسطينيون اجتيازها. أما بالنسبة للإسرائيليين، فإن الجدار شيء صلب وملموس بدرجة أقل. فهو يشكل حدوداً هشة ونفيذة يستطيع الجيش الإسرائيلي والمستوطنون والزوار اجتيازها كلما أرادوا بالاتجاهين. لقد أوجد الجدار حدوداً مغلقة بالنسبة للفلسطينيين وفي الوقت نفسه ترك الحدود مفتوحة أمام الإسرائيليين.

هذا الاختلاف في نظرة الإسرائيليين والفلسطينيين إلى الحاجز شمل الشكل الذي يبدو للمراقب من أي الطرفين. فعلى سبيل المثال، فيما كان الجدار يلتف حول المنازل والمتاجر في مدينة طولكرم

الفلسطينية، بالقرب من الخط الأخضر، كان سطحه الإسمنتي يتصاعد إلى ارتفاع ثمانية أمتار فوق الأرض، وكانت تنتصب أبراج يتمركز فيها الجنود الإسرائيليون بأسلحتهم لمراقبة السكان. غير أن الجدار، من الجانب الإسرائيلي، يكاد يكون لا يُرى. فالغالبية العظمى من السائقين والسياح المارين قريباً من طولكرم على الطريق السريع ذي المسارات الأربعة الذي يعبر إسرائيل لم يلاحظوا أن البنيان الإسمنتي كان على بعد مجرد بضعة أمتار. فكل ما يرونه هو جسرمزين مزروع بأشجار الصبار والحشائش عالية الارتفاع والشجيرات. وفي مناطق أخرى، جرى رسم صور جدارية في الجانب الإسرائيلي، لإعادة تصور المشهد الغائب الآن والتأكد في الوقت نفسه بأنه خال من القرى الفلسطينية التي كان من الممكن رؤيتها قبل إنشائه[1].

قبل حوالي عقد من الزمن كانت إسرائيل قد أقامت حاجزاً مماثلاً شكل حدوداً باتجاه واحد فقط. ففي 1994 تم حجز أكثر من مليون من الفلسطينيين خلف سياج إلكتروني أقيم حول غزة، وهي قطاع من الأرض طوله 28 ميلاً وعرضه ستة أميال على ساحل البحر الأبيض المتوسط. ومرة أخرى، كانت الذريعة الرسمية هي مسألة الأمن. إلا أنه حتى بعد إقامة السياج، كان عدة آلاف من المستوطنين اليهود يعيشون داخل القطاع على شكل جماعات منفصلة عن الفلسطينيين. بالنسبة للمستوطنين لم يكن السياج حاجزاً؛ بل لم يكن حتى يضايقهم. ففي حين أن الفلسطينيين كانوا لا يستطيعون مغادرة غزة

إلا بإذن من السلطات العسكرية الإسرائيلية، فقد كان بوسع المستوطنين الذهاب مباشرة إلى إسرائيل في سياراتهم عبر سلسلة من الطرق الخاصة المفصولة عن سكان غزة بأسلاك شائكة ودبابات وجنود. في ظل هذه الحماية، كان المستوطنون ينهبون موارد القطاع الزراعية والمائية المحدودة لمنفعتهم المنزلية والتجارية، في حين تصاعد الفقر والبطالة لدى الفلسطينيين إلى عنان السماء[2].

وأخيراً، في صيف 2005 قامت إسرائيل بتفكيك مستوطنات غزة. وقد تم إظهار الإجراء الذي تم من طرف واحد، والمعروف بـ «الفصل»، للعالم على أنه نهاية احتلال القطاع. في كلمة ألقاها الرئيس جورج بوش في 2005 أقر ذلك التفسير، مدعياً أن إخلاء المستوطنات من شأنه أن يتيح فرصة لإيجاد «دولة ديمقراطية في غزة»[3].

وكان الافتراض الذي ساد على نطاق واسع أن رئيس الوزراء الإسرائيلي، آريل شارون، قد قرر ـ أو أرغم تحت ضغط واشنطن ـ على اتخاذ الخطوة التاريخية الأولى لإقامة حدود لدولة فلسطينية.

وقد شكك النقاد بدوافع شارون قائلين بأنه كان يأمل في استخدام «الفصل» على سبيل صرف الأنظار في الوقت الذي كان فيه يحكم قبضته على الضفة الغربية، حيث كان يعزز قوة مستوطنات مثل «آرييل» و«معاليه أدوميم» وكتلة «غوش إيتزيون»: ومع أن ذلك صحيح دون شك، إلا أن التفسير فاته شيء لا يقل أهمية بشأن السبب الذي كان يدعو إسرائيل إلى مغادرة غزة. لقد كان أساتذة الديمغرافيا الإسرائيليون، وهم أصحاب القول الفصل بمسألة الاتجاهات

الديمغرافية، يحذرون الحكومة منذ عدة سنوات بأن إسرائيل ستصل عما قريب إلى نقطة حرجة حين يتعادل عدد اليهود والعرب الذين يعيشون على الأرض الكائنة بين البحر المتوسط ونهر الأردن ـ أو المنطقة المسماة «إسرائيل الكبرى» والتي يسميها الفلسطينيون فلسطين التاريخية. وأخيراً، بعد أن واجهت الحكومة الإسرائيلية مخاوفها ذاتها التي كانت تتحدث عنها من أن العالم سوف يرى عن قريب دولة أقلية يهودية تحكم أكثرية من العرب ويدعوها دولة «فصل عنصري»، فقد شعرت أنها في مأزق اضطرها إلى الابتعاد عن سكان غزة الفلسطينيين كثيري العدد.

بعد انسحاب المستوطنين والجنود، وجد فلسطينيو غزة أنهم لا يزالون سجناء. فقد كانوا يواجهون السياج المحيطي من ثلاث جهات، وقد تمترس خلفه الجيشان الإسرائيلي والمصري، ومن الجهة الرابعة البحرية الإسرائيلية التي تجوب الساحل. بل دار حديث حول إقامة «جدار تحت الماء» للتأكد من عدم مغادرة غزة من قبل السياحيين أو مراكب الرمث أو القوارب[4]. وكان الفضاء الجوي في القطاع تحت سيطرة الإسرائيليين أيضاً. فالفصل لم يسفر سوى عن إبعاد حراس السجن عن النظر.

فلسفتان: الجدار الحديدي مقابل الجدار الزجاجي

تمثل الجدران في الضفة الغربية وغزة فلسفة الحركة الصهيونية الأولى بقيادة فلاديمير جابوتنسكي المعروفة بالتعديلية Revisionism[5]، وهي الإرث الفكري لحزب الليكود الحاكم اليوم في

إسرائيل. كان جابوتنسكي قد وضع في 1923 المبادئ الأساسية للجماعة في مقالة بعنوان «الجدار الحديدي». وخلُص في هذه المقالة أن الصهيونيين الذين يعتقدون بإمكان إيجاد دولة يهودية على الوطن الفلسطيني عبر الحلول الوسط ـ سواء أكان ذلك من خلال التوصل إلى اتفاق أو شراء الأراضي أو خداع أهل البلد ـ إنما يخدعون أنفسهم. فالسكان الفلسطينيون لا يمكن أن يوافقوا على تجريدهم من ممتلكاتهم. وبما أنه يوجد أعداد كثيرة من العرب بحيث يتعذر طردهم جميعاً، كما قال، فإن الحاجة تدعو إلى اتباع سياسة قوة مطردة لترويعهم وجعلهم يذعنون. ولم يكن «الجدار الحديدي» الذي يتحدث عنه سوى تعبيراً مجازياً عن «الحق للقوة».

> إن أملي واعتقادي بأننا سوى نقدم لهم عندئذ [أي العرب] ضمانات ترضيهم بأن الشعبين سيعيشون بسلام وحسن الجوار. لكن الطريقة الوحيدة لذلك الاتفاق هي من خلال الجدار الحديدي، أي أن تنشأ في فلسطين قوة لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تتأثر بالضغط العربي[6].

وقد حدث مؤخراً، بعد 80 سنة من نشر «الجدار الحديدي»، أن وجدت فلسفة جابو تنسكي في أحادية القوة شكلاً راسخاً ودائماً في الإسمنت والفولاذ الذي تم إنشاؤه حول الضفة الغربية وغزة.

غير أن هذه الجدران والسياجات ليست الحواجز الوحيدة التي أنشأتها إسرائيل بغية احتواء الإسرائيليين. هنالك مجموعة أخرى، محصورة أيضاً، نادراً ما تُذكر في المناقشات التي تدور حول

الإسرائيليين والفلسطينيين،. فثمة 1.3مليون مواطن فلسطيني في إسرائيل، يشار إليهم بصفة عامة بأنهم «عرب إسرائيليون» ويشكلون حوالي خمس سكان البلاد[7]، وهم مفصولون عن الأكثرية اليهودية بجدار زجاجي[8]، وهو حاجز غير مرئي هو بالنسبة لهم منيع وصلب مثل مناعة وصلابة الجدران المحيطة بالضفة الغربية وغزة بالنسبة للفلسطينيين الموجودين فيهما. والغرض من الجدار الزجاجي هو إلى حد كبير مثل غرض الجدران الإسمنتية والفولاذية التي تحيط بالأراضي المحلة: أي لسجن السكان الفلسطينيين وإجبارهم على الخضوع وإخفاء اضطهاد إسرائيل لهم عن الأنظار.

بالنظر للحساسيات الدولية، بررت إسرائيل بناء حواجزها المادية في الضفة الغربية وغزة استناداً إلى حجتين مختلفتين وإن كانتا مترابطيتن. فإلى العالم تقول إسرائيل إن الغرض من الجدران هو أمن إسرائيل، لمنع هجمات الفلسطينيين التي تلحق الضرر بالإسرائيليين. ولكن إلى جمهورها اليهودي، تقول إن الغاية من الجدران هي للدفاع عن فكرة أوسع نطاقاً للأمن، أي الأمن المادي والديمغرافي. فإسرائيل لا تحتاج إلى الحماية من الهجمات فحسب، بل من خطرين ديمغرافيين يواجهان الطابع اليهودي لإسرائيل: معدلات الولادات الفلسطينية العالية جداً، التي ستؤدي في يوم ما إلى وجود أكثرية فلسطينية في المنطقة؛ واستمرار الطلب الفلسطيني لحق عودة فئات الآلاف من الفلسطينيين وملايين من سلالتهم، الذين طردوا من البلاد

في 1948. تقول إسرائيل أن أمنها مهدد من كلتا الجبهتين. هذا المفهوم الموسع للأمن يحيط عملياً الأخطار التي تواجه إسرائيل بغشاء ضبابي بحيث يتعذر التمييز بين الخطرين المادي والديمغرافي.

حتى الآن لم تضطرإسرائيل إلى الدفاع عن جدارها الزجاجي. فمعظم العالم يعتقدون بأن هذا الجدار غير موجود لأنهم لا يستطيعون رؤيته. فمن المفترض أن إسرائيل داخل حدودها هي ما يدعى «ديمقراطية على الطريقة الغربية». وكما لاحظ مرة ناعوم تشومسكي بشأن التعليق الليبرالي الأمريكي: «يوجد إعجاب بعلمانية إسرائيل ومعاملتها العادلة للأقلية العربية فيها. هذا التهليل العام لا يضارعه سوى الجهل العام للحقائق»[9].

خلف الجدار الزجاجي الخيِّر

هذا الكتاب يشكك في أساس الافتراضات الغربية، ويبين أن جدار إسرائيل الزجاجي هو بالأحرى حاجز في وجه السلام في الشرق الأوسط أكبر من جدرانها الإسمنتية والفولاذية. فالجدار الزجاجي ــ مثل «الجدار الحديدي» ــ مصمم لتخويف وإسكات سكانها الفلسطينيين الحبيسين؛ لكنه خلافاً للجدار الحديدي يخفي طبيعة الإخضاع بحيث يُرى على أنه لازم، بل حتى خيّر. فمن خلال فهم الجدار الزجاجي، يمكننا أن نعرف ما تهتم به إسرائيل حقاً: لا مجرد استخدام القوة الصارمة لضمان سيطرتها على المنطقة وسكانها الفلسطينيين، بل أيضاً حماية صورتها كجزيرة للديمقراطية المستنيرة

في الشرق الأوسط. فالجدار الزجاجي أبلغ أثراً من ابن عمه الإسمنتي لأنه يخفي طبيعة الفصل الذي ينطوي عليه: وكما سيتضح، إن الجدار الزجاجي هو من حيث الأساس خدعة، خدعة تحول دون فهم المراقبين لما يرونه.

إن الجدار الزجاجي ليس مجرد مجاز، ففي ربيع 2001، بدأت جلسات استماع أمام تحقيق باشرته الدولة في موت 13 من الفلسطينيين غير المسلحين ـ 12 من العرب الإسرائيليين وعربي من غزة ـ قتلتهم قوات الأمن أثناء اندلاع قصير الأمد لاحتجاجات داخل إسرائيل تزامنت مع بداية الانتفاضة. كان التحقيق الذي دعي باسم لجنة أور، حدثاً فزيداً: فللمرة الأولى، قام أحد كبار القضاة الذي كان في وضع يمكنه فيه القيام من منطلق سلطته وفي العلن بفحص حالة العلاقات بين الأكثرية اليهودية في إسرائيل وأقليتها الفلسطينيين، والقيام بذلك بتسليط الضوء على الأسس الصهيونية للدولة اليهودية. فقد استجوب القاضي أور قادة الشرطة وكبار السياسيين، بمن فيهم رئيس الوزراء في ذلك الوقت، إيهود باراك، بشأن سياسات التمييز العريقة التي تتبعها إسرائيل، وطبيعة أجندتها الأمنية إزاء «العرب» وعملية اتخاذ القرارات التي تكمن خلف استخدام الشرطة للرصاص المطاطي والذخيرة الحية كوسيلة أولى للسيطرة على الحشود ضد المدنيين غير المسلحين. فمن وجهة نظر معايير إسرائيل في التعامل مع أقليتها من الفلسطينيين. كانت هذه فرصة لا مثيل لها للتمحيص الذاتي والنقد الذاتي.

ومع ذلك، ففي غضون أسابيع، وقعت جلسات المحكمة العليا في القدس في حالة من الفوضى والمرارة وتبادل التهم. وقفت أسر الموتى الثلاث عشرة في حالة من العجز تستمع إلى أفراد الشرطة المعنيين بالحادث وهم يسردون الحوادث بهدوء، دون أن يعترضهم أحد في معظم الأحيان قبل الإدعاء بالنسيان في اللحظة الحاسمة عندما تم قتل أحد الأقارب. وفي نهاية كل يوم، كانت أسر عديدة تشجب بغضب إجراءات المحاكمة وتشتكي لوسائل الإعلام بأنها تمويه لتبرئة المتهمين بوسائل كاذبة، قائلين بأن أعضاء لجنة التحقيق الثلاثة لم يكونوا يستجوبون الشرطة بشكل حازم وأن المحامين الذين وكلتهم الأسر كانوا يمنعون من تقديم الأدلة. وفي مناسبات مختلفة، انقض أبو شابين من الذين قتلوا من مقعديهما في مقصورة الجمهور على أحد رجال الشرطة وهو في منطقة الشهود والذي دلت شهادته على أنه قتل ابنيهما. وقد أمر القاضي أور بإحالة الأبوين إلى المحاكمة وأمر بوقف الإجراءات بينما ينظر في كيفية إعادة النظام. وقد تم اقتراح عدة حلول، بما في ذلك استخدام قاعة أكبر لفصل الأسر عن الشهود وجعلها تجلس في اقعة منفصلة حيث يمكن مشاهدة الإجراءات المتلفزة داخلياً[10].

لكن القاضي جاء بحل آخر: فقد طلب إقامة حاجز زجاجي بين مقصورة الجمهور، حيث تجلس أسر الفلسطينيين، وبقية قاعة المحكمة[11]. كان ذلك حلاً إسرائيلياً بحتاً. فخلال بقية الجلسات التي استمرت سنة ونصف السنة، كان القضاة ومسئولو التحقيقات

وشهود الدولة يتواجدون في جانب من الجدار والأسر في الجانب الآخر. لكن في الأخبار المتلفزة والصور الصحفية كان يبدو أن جميع المشاركين في التحقيق يجلسون في نفس القاعة. وبدا أن التحقيق كان يعامل جميع الأطراف على قدم المساواة في حين أن المشاركين العرب كانوا في واقع الأمر معزولين ومستبعدين ولا يؤبه لهم إلى حد كبير.

المواطنون الفلسطينيون الإسرائيليون ليسوا وحدهم في أنهم كانوا يعيشون خلف جدار زجاجي. فحتى بدأت إسرائيل بإقامة حواجزها الإسمنتية والفولاذية في الأراضي المحتلة، كانت إسرائيل تحقق إدارتها واستغلالها الاقتصادي للضفة الغربية وغزة بهدوء خلال عدة عقود من الزمن عبر استخدام نفس الجدران غير المرئية تماماً. وكما كان الحال في جلسات لجنة أور كان يبدو أن الأسر الفلسطينية موجودة داخل القاعة في حين أنهم كانوا في الواقع غرباء لا حول لهم ولا قوة، يشاهدون أحداثاً لا يستطيعون التأثير عليها، فكذلك يبدو أن الفلسطينيين في الضفة الغربية وغزة أنهم يعيشون منذ زمن طويل ضمن نفس المساحة التي يعيش فيها «جيرانهم» اليهود في حين أنهم في الواقع لا يستطيعون استخدام طرقاتهم أو دخول إسرائيل بحرية مثلهم أو العيش والعمل، أو منع أخذ أرضهم ومياههم لمصلحة الهيود.

لقد كان الجدار الزجاجي، تقليدياً، طريقة مفيدة في إعطاء صورة لحياة الفلسطينيين تحت الحكم الإسرائيلي الحميد الذي لا يمت إلى الحقيقة بصلة. هذه السياسة تعثرت في الأراضي المحتلة عبر السنوات قريبة العهد، بتأثير رفض الفلسطينيين تولي إسرائيل رسم

صورتهم. وقد تجلى يأس إسرائيل الاستراتيجي في اضطرارها لتحويل الجدران الزجاجية في الأراضي المحتلة إلى جدران ملموسة. وكانت النتيجة أنه كان على إسرائيل أن تعيد اختراع الصراع، حيث خففت من الرواية التاريخية والدبلوماسية للأراضي المحتلة والإشارة إليها بأنها أرض «متنازع عليها»، والمبالغة في تصوير الإرهاب الفلسطيني وحاجة الدولة اليهودية إلى الأمن.

* * * *

عقود من الاضطهاد الصامت

إذا كان الجدار الزجاجي يخفى على المجتمع الدولي، فإنه أكثر من ظاهر الوضوح بالنسبة للمواطنين الفلسطينيين في إسرائيل. في أول عقدين الأولين من تأسيس إسرائيل، عندما كان العالم يثني على مزايا الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط، ويكيل المديح لاقتصادها الاشتراكي ويعجب بالكيبوتزات الزراعية، كانت الأقلية العربية تعيش بمعزل عن الأكثرية اليهودية، في ظل نظام عسكري إسرائيل يتصف بالقمع الشديد. وإذا كان الـ 450000 فلسطيني الذين ظلوا داخل حدود الدولة اليهودية الجديدة قد حصلوا على صفة المواطنة الرسمية ـ من جواز سفر إلى حق الاقتراع في الانتخابات البرلمانية ـ إلا أنهم كانوا من كافة الجوانب غير مواطنين، مجردين من الحقوق المقترنة بالديمقراطية. فقد كانوا يحتاجون إلى ترخيص من الحاكم العسكري من أجل العمل خارج بلدتهم أو قريتهم، أو لزيارة الأقرباء أو الأصدقاء

في أنحاء أخرى من البلاد. وقد منعوا من تأسيس صحف مستقلة وأحزاب سياسية ومن التجمعات؛ وكان المدرسون العرب يتعرضون إلى التمحيص من قبل الجهاز السري الذي كان يدعى الشين بيت (كما كان يجري حتى فترة قريبة العهد)؛ وكان استخدام القمع والتعذيب مسألة روتينية من أجل الضغط على العرب ليصبحوا مخبرين للأجهزة الأمنية؛ وكان المعارضون السياسيون ينفون من البلاد[12].

وكانت حياة العرب تعتبر رخيصة أيضاً. ففي 1956، عند تصاعد حملة السويس، قتل الجيش 48 من الرجال والنساء والأطفال من سكان كفر قاسم الريفيين بعد فرض منع تجوال على القرية ابتداء من الساعة الخامسة بعد الظهر بعد إشعار قصير الأمد. ففيما كان العمال عائدين من العمل، أُطلق عليهم الرصاص وأرداهم قتلى عند أحد الحواجز في مدخل القرية. ولم يسمح لوسائل الإعلام بأن تذكر المذبحة طيلة مدة شهرين. وفي اجتماع لمجلس الوزراء انعقد في غضون ذلك، أعرب الوزراء عن قلقهم من الدعاية السيئة إذا لم تجر محاكمة على وجه السرعة. وقد نسب إلى غولدا مائير، التي كانت وزيرة خارجية آنئذ، أنها قالت: «ما من شك بأنه لا يمكن إخفاء الأمر مدة طويلة. ولا أدري كم من الوقت ستستغرق المحاكمة. وقد يكون من الممكن عدم نشر ذلك ثم يتم إعلان الحكم على الملأ»[13]. وتمت محاكمة أحد عشر جندياً وضابطاً ولكن، كما أوردت صحيفة هارتز، فقد نالوا زيادة بنسبة 50 بالمائة على رواتبهم... وكان المتهمون يختلطون بحرية مع النظارة، وكان الضباط يبتسمون لهم ويربتوا على

أكتافهم، وبعضهم كانوا يصافحونهم. من الواضح أن هؤلاء الأشخاص، سواء وجدوا أبرياء أو مذنبين، لم يكونوا يعاملون كمجرمين بل كأبطال[14].

وقد وجد القائد المسئول، إيساشار شادمي، مذنباً بارتكاب «خطئ إداري» وحكم عليه بعقوبة رمزية بدفع غرامة قدرها بنس واحد[15].

وحتى حين تم تقليص الحكومة العسكرية في 1966، ظلت الدولة تعامل الأقلية على أساس أنهم عنصر معاد وغريب داخل الدولة اليهودية. وكانت الحقول والوديان الخصبة التي تخص الجماعات العربية كثيراً ما تعتبر «مناطق عسكرية مغلقة» (وهو صدى مشئوم لعبارة يرددها الآن الفلسطينيون في الأراضي المحتلة)، مما جعل من المتعذر على السكان المحليين الوصول إليها. وفي بعض الأحيان، كان الجيش يزرع الألغام في الحقول وذلك للحيلولة دون قيام أصحاب الأرض بالعناية بها. وبعد بضع سنوات من بقاء الأرض غير مزروعة، كانت ملكية الأرض تعود إلى الدولة بموجب قوانين عثمانية قديمة قامت إسرائيل بإحيائها؛ وبعدئذ كان يمكن نقلها بأمان إلى الجماعات اليهودية، مثل الكيبوتزات، من أجل تطويرها الحصري كجزء من المشروع الوطني لبناء دولة يهودية. وعندما قامت الأقلية الفلسطينية بأول إضراب عام 1976 احتجاجاً على المصادرة الجماعية للأرض، أطلقت قوى الأمن النار وقتلت ستة من المحتجين غير المسلحين في بلدة ساخنين في الجليل[16]. وقد انتهت اليوم معركة حيازة الأرض

إلى حد كبير: فقد تم عملياً تأميم 93 بالمائة من الأراضي داخل إسرائيل، وتمت حيازتها بالنيابة عن اليهود الإسرائيليين وبرسم الأمانة للشعب اليهودي في أنحاء العالم وليس لمواطني البلاد.

خارج إسرائيل، لم يكن يسمع شيء يذكر عن الأقلية الفلسطينية لعدة سنوات. وقد حصل هياج قصير الأمد في مارس 2000 عندما ربحت أسرة قعدان العربية معركة قانونية في المحكمة العليا التي أجبرت جماعة يهودية حصرية تسمى كاتزير بأن تنظر في طلبهم العيش هناك. في ذلك الوقت لقي الحكم ترحيباً، لم يكن سابقاً لأوانه، بوصفه نهاية فصل الأراضي في إسرائيل. وقد سبق ذلك أن حث القاضي أهارون باراك الطرفين على التوصل إلى تسوية خارج المحكمة، حيث وصف القضية بأنها «واحدة من أصعب وأعقد القرارات القضائية التي صادفتها»[17]. ولم يتدخل القاضي باراك في خاتمة المطاف إلا عندما ظلت كاتزير ترفض قبول الأسرة العربية. لكن الحكم الذي أصدره باراك لم يغير أي شيء. فقد ظلت لجنة فحص كاتزير، مثل مئات لجان الجماعات اليهودية، ترفض النظر في عضوية الأسرة العربية ولم تنفذ المحكمة قرارها أبداً. وقد أوحى الزعماء الهيود المحليون علناً بأن أسرة قعدان لم تكن تتصرف من تلقاء نفسها. فقد قال رئيس بلدية كاتزير، دوف ساندروف، على سبيل المثال، للإذاعة الإسرائيلية: «لن أشعربالدهشة إذا تبين في يوم من الأيام أن الذين يقفون وراء هذه القضية هم السلطة الفلسطينية وأن الأموال كانت تأتي من مصادر إيرانية سعودية»[18].

لم تلجأ إلى المحاكم سوى بضع عائلات عربية بشأن إصدار حكم بالسماح لها بالوصول إلى أماكن تواجد الجماعات الهيودية. أما الغالبية العظمى من المواطنين الفلسطينيين فقد اختاروا طريقاً آخر: فبدلاً من محاولة الهروب من أماكن تواجدهم، فقد طالبوا بوضع نهاية للتمييز في الميزانيات والموارد التي جعلت قراهم أماكن فقيرة وبائسة ومكتظة[19].

وقد تفاقمت هذه المشكلات القاسية جراء رفض الدولة إقامة تجمع واحد جديد للعرب منذ 1948[20].

في أواخر التسعينات، طرح عزمي بشارة، العضو العربي في الكنيست والأستاذ السابق للفلسفة، على الأقلية العربية شعاراً سياسياً جديداً: فقد دعى إلى إعادة اختراع إسرائيل من دولة يهودية إلى«دولة لجميع مواطنيها»[21]. وهكذا أصبحت فكرة، كانت إلى حد كبير حتى ذلك الوقت مسألة أكاديمية غامضة، بسرعة صيحة تلم شعث الأقلية[22]. فقد طالب بشارة وآخرون بإنهاء عقود من الامتيازات التي يتمتع بها المواطنون اليهود، وأن يتم إقامة رابطة مشتركة للمواطنة الإسرائيلية لليهود والعرب. فيجب تخصيص الأرض والميزانيات على أساس الحاجة بدلاً من أن يكون ذلك على أساس الانتماء الإثني، ويجب وقف سياسة هدم المنازل التي كانت تطبق منذ وقت طويل على أصحاب المباني العرب فقط، ويجب إسناد السيطرة على التعليم والثقافة بالنسبة للعرب إلى مؤسسات عربية، ويجب حظر

ممارسات التمييز العنصري في العمل والتي تستبعد المواطنين الفلسطينيين من قطاعات واسعة من الاقتصاد الإسرائيلي وجعلها غير قانونية.

تاريخ للسكون العربي

لقد حافظت الأقلية الفلسطينية، حتى دعوتها إلى دولة لجميع المواطنين، على موقف سكون سياسي. وفي منتصف الثمانينات، صرح شموئيل توليدانو، مستشار ثلاث رؤساء وزارة للشئون العربية، ليفي إيشكول، غولدا مائير، وإسحاق رابين قائلاً: «أشعر أحياناً بالدهشة الشديدة، من وجهة النظر الأمنية الصرفة، كيف أن 600000 من العرب [مجموع عددهم آنئذ] ـ بمن فيهم المفكرون والشعب الذي يعاني من الآلام، والناس الذين يرون أنهم طبقة من الدرجة الثانية ـ اتسموا «بمثل هذا السلوك الهادئ». ومضى يقول إن الولاء المتين للأقلية سمح باستمرارالتمييز. إن جميع رؤساء الوزراء «لم يكونوا يعيرون العرب أي اهتمام. فهذه المشكلة لم تكن تزعجهم، المشكلة العامة لعرب إسرائيل. كان كل شيء هادئاً وكان كل شيء يسير بشكل سلس. ولم تكن مشكلة عرب إسرائيل ملحة»[23]. وعندما اندلعت الانتفاضة في الأراضي المحتلة في أواخر 1987 واستمرت خمس سنوات أخرى، لم يقدم المواطنون الفلسطينيون لا دعماً مادياً ولا إيديولوجياً. بل لاذوا بالصمت ووقفوا موقف المتفرج.

كانت هناك عدة أسباب تاريخية هامة لسكون الأقلية السياسية. فخلال حرب 1948 تم إفراغ فلسطين كلياً تقريباً من النخبة في المدن وبقي فقط سكان الجماعات الفقيرة والريفية التي كانت في معظم الأحيان معزولة. وكما يبين المؤرخ رشيد الخالدي، كان اللاجئون الأوائل من فلسطين عام 1948، أولئك الذين يتمتعون «بأعلى مستويات الثقافة والمهارات والثروة والتعليم»[24]. وبعد الحرب لم يكن هناك قيادة فلسطينية لاستحداث برنامج سياسي والتعبير عنه، أو حشد الأقلية.. وقد استمرغياب الزعامة العربية، عندما أقامت الدولة اليهودية حكومة عسكرية شديدة القمع لإخافة وإسكات ما تبقى من السكان، مستخدمة نظاماً قاسياً من السيطرة لمنع كل تعبير عن المعارضة. وكان الهدف تجريد المواطنين الفلسطنيين من هويتهم الوطنية، وفصلهم عن أبناء وطنهم في الأراضي المحتلة ومخيمات اللاجئين في الشرق الأوسط، وتحويلهم إلى «عرب إسرائيليين»، إلى أقلية لا تفكر وتكون موالية لإسرائيل. وأخيراً، فإن استمرار عدم الوضوح في رؤية منظمة التحرير الفلسطينية بشأن مستقبل الشعب الفلسطيني تركت الأقلية تهيم بلا هدى. هل يتوجب على المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل المناداة بحل الدولة الواحدة أو الدولتين في وطنهم التاريخي؟ هل يجب عليهم اعتبار أنفسهم جزءاً من مستقبل الشعب الفلسطيني، أو كسكان منفصلين سوف يتم يوماً ما استيعابهم في إسرائيل؟ لم تعرض عليهم إجابات تذكر.

لقد أشار الأنثروبولوجي الإسرائيلي دان رابينوفيتس إلى المواطنين الفلسطينيين بأنهم «أقلية واقعة في شَرَك»، وقال بأنه تم تهميشهم مرتين: مرة من قبل دولتهم، إسرائيل، ثم من قبل أمتهم الأصلية، الشعب الفلسطيني. «فمن وجهة نظر العالم العربي، بدا أن المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل عنصر مبهم وينطوي على الإشكال ولم يتم بعد تحديد وضعهم في الساحة الوطنية، ولا يزال ولاؤهم للشعب الفلسطيني موضع شك». لقد وجدوا أنفسهم سجناء في موطن إهمال ونسيان، ممزقين بين انقسامات إيديولوجية داخلية مزمنة وسياسية، كما يقول رابينوفيتس. «هذه الانقسامات تتصل بالتوتر والارتباك المقترنين بوضعهم البنيوي بين الدولة المضيفة والأمة الأصلية»[25].

الواقع هو أن هذا التعارض تجلى في الاختلافات الطائفية التي كانت إسرائيل تروج لها بين الجماعات المسلمة والمسيحية والدرزية. فعلى سبيل تحث وثيقة كتبت عام 1949من قبل مدير وزارة الشئون الدينية، الوزارة على «التأكيد على التناقضات وتطويرها» بين كل من الجماعات المسلمة والمسيحية والدرزية بغية تقليص هويتهم العربية. «بهذه الطريقة سوف ينسون أنهم عرب ويدركون أنهم إسرائيليون من عدة أنواع»[26]. واليوم ترتدي الإيديولوجيات الطائفية التي تفرق بين الناس رداء البرامج السياسية، التي تظهر بشكل خاص في التنامي المثير لدعم الحركة الإسرائيلية عبر العقدين المنصرمين والمحاولات المسيحية لمنع تعدي الإسلام السياسي، أولاً من خلال الحزب الشيوعي وفي الفترة الأقرب عهداً عبر برنامج لقومية ثقافية علمانية[27].

ومع أن هذه الانقسامات قد شلت الأقلية الفلسطينية من الناحية السياسية خلال القسم الأكبر من تاريخها، إلا أن التطورات المقترنة بعملية سلام أوسلو بدأت تحدث تغييراً في منتصف التسعينات. وعندما سمح أخيراً لياسر عرفات والمنفيين معه من منظمة التحرير الفلسطينية في تونس بالعودة إلى الأراضي المحتلة في 1994، كان من المفترض أنه سيحدث في خاتمة المطاف انفصال بين اليهود والفلسطينيين وإقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية وغزة. وللمرة الأولى أجبر المواطنون الفلسطينيون في إسرائيل على النظر بدرجة أكبر من الجدية إلى مستقبلهم داخل إسرائيل. كانت معظمهم يطمحون لأن يكونوا مواطنين إسرائيليين حقيقيين: أظهرت الاستطلاعات أن أكثر من 80 بالمائة لم يكونوا يرغبون في الانتقال إلى دولة فلسطينية في المستقبل[28]. ومع أن هذه الاستطلاعات أثارت حيرة المعلقين الإسرائيليين، إلا أنه من غير الصعب فهم تلك النتائج. فما الذي يجعل مواطناً فلسطينياً في إسرائيل يختار الانتقال إلى دولة فلسطينية، ليصبح لاجئاً طوعياً من بلدته أو قريته؟ فمن سيرغب في العيش في دولة أخرى حيث يكون من المحتمل أن يظل ينظر إليه نظرة ارتياب ، هذه المرة من قبل أبناء جنسه؟ وأخيراً، والأهم من ذلك، لم يختار أن يكون مواطناً في دولة فلسطينية ضعيفة وتابعة، وهو نوع الدولة الوحيد الذي يعرف ما تفكر به إسرائيل من أجل الشعب الفلسطيني؟

خطر فكرة دولة لجميع مواطنيها

على أنه إذا كانت الغالبية العظمى من الفلسطينيين قد رفضوا التفكير بنقل مواطنهم أو مواطنتهم، فإنهم كانوا يرفضون ايضاً المركز الأدنى الذي أصبح لهم من خلال انتمائهم إلى دولة يهودية كما سمت نفسها، وطالبوا بدلاً من ذلك إعادة تعريف إسرائيل من منطلقات غير إثنية وغير تمييزية. فمن خلال الدعوة إلى دولة واحدة لجميع مواطني إسرائيل، أعطى عزمي بشارة للأقلية برنامجاً سياسياً توحيدياً للمرة الأولى في تاريخها. كان المواطنون الفلسطينيون يطالبون بدمقرطة حقيقية للمجتمع الإسرائيلي. وهذا أدى إلى صيحات مسعورة من يهود إسرائيل.

كان المدافعون عن إسرائيل يقولون منذ زمن طويل إن الدولة اليهودية تشبه الديمقراطيات الليبرالية الغربية، رغم أن البعض أقروا بأنها تتضمن «عنصراً إثنياً» أقوى من الغالبية العظمى من اليمقراطيات[29]. لقد أكدت روث غافيسون، وهي أستاذة متخصصة في قانون حقوق الإنسان في الجامعة العبرية في القدس أنه «لا يوجد خلاف ضمني بين الهوية اليهودية للدولة وطبيعتها الديمقراطية ـ الليبرالية». وقد بررت موقفها استناداً إلى أن إسرائيل ببساطة تمثل طموحات تقرير المصير بالنسبة لأكثريتها الوطنية. أي اليهود، وزعمت بأن "دولة حيادية" من شأنها أن تفشل في حماية الثقافة اليهودية؛ ومن جهة فطالما كانت حقوق الأقلية محمية بالنسبة للعرب، فإن بقاء «أراضي الدولة وعمليات الهجرة والدفاع عن السكان المدنيين كلها بأيدي حكومة يهودية» أمراً مشروعاً[30].

غير أن أكاديميين إسرائيليين آخرين من الذين أدركوا مدى التمييز داخل إسرائيل، قاموا بتطوير نموذج «الديمقراطية الإثنية»، من المفترض أنه نوع نادر من الدولة الديمقراطية يتم فيها ممارسة السلطة حصرياً من قبل الأكثرية الإثنية للتأكد من أن حقوق الأقلية تخضع لحقوق الأكثرية، لكنها تظل تعمل ضمن نطاقات السلوك الديمقراطي[31]. ولم يبدأ المفكرون الإسرائيليون المعارضون بالطعن في هذه الصورة الوردية إلا في وقت لاحق في أواخر التسعينات. ومن أشهرهم أورين ييفتاشيل، وهو عالم جغرافي من جامعة بن غوريون في النقب، الذي أطلق على إسرائيل وصف «الدولة الإثنية»، وجادل بأن مواصلة إسرائيل لقمع الأقلية الفلسطينية وسياستها الرامية إلى تهويد جميع الأراضي العامة وحدودها غير المحددة وإدخالها مستوطنين يهود من الخارج ضمن كيانها، ونفوذ يهود الشتات المتواصل والمنظمات الصهيونية داخل إسرائيل، وغياب القوانين التي تضمن المساواة والحماية لحقوق الأقلية، تخرج إسرائيل من نطاق الديمقراطية. ومضى يقول: «إن الدولة الإثنية ليست بالدولة السلطوية ولا بالدولة الديمقراطية. مثل تلك الدول لديها حكومة منفتحة نسبياً، لكنها تسهل الاستيلاء غير الديمقراطي على الدولة من قبل فئة إثنية... ومع أن الدول الإثنية تتصف بعدة سمات ديمقراطية إلا أنها تفتقر إلى البنية الديمقراطية»[32].

ولم تتحرك الأقلية الفلسطينية للإنتقال من السكون السياسي إلى تأكيد ذاتها إلا بعد حوالي نصف قرن. فقد بدأ زعماؤها يجادلون بأن التمييز ضد المواطنين العرب لم يكن على غرار التمييز العنصري الذي

تواجهه الأقلية الأخرى، من المهاجرين عادة، في مجتمعات أوروبا وأمريكا. فرغم محاولات المواطنين العرب لأن يكونوا مواطنين صالحين، فقد كانوا دائماً ـ عرباً في المقام الأول، وكلمة «عرب» كانت مرادفة لكلمة «عدو». ففي الدولة اليهودية، كان الجدار الزجاجي يعني أن العربي لا يمكن أن ينتمي إلى الدولة ولا يمكن أن يكون أبداً مساوياً لليهودي. وقد وصف بشارة نفسه وضع الأقلية الفلسطينية قائلاً: "يمكن للديمقراطية اليهودية التسامح مع المواطنين العرب كضيوف طالما كانوا يحترمون قواعد الضيافة. وبعبارة أخرى، يمكن لإسرائيل أن تتحمل وجود أولئك العرب الإسرائيليين الذين يرضون بالعيش على هامش المجتمع العربي وهامش المجتمع الإسرائيلي على السواء»[33]. وجادل أيضاً بأن المشكلة «لم تكن مشكلة تمييز ضدهم بل شيئاً آخر ـ هو الإقصاء»[34].

وفي أواخر التسعينات أخذ الزعماء العرب يتحدثون على نحو متزايد عن معاملتهم في الدولة اليهودية بأنها تضارع معاملة السكان الأصليين الآخرين الذين كانوا يعانون على أيدي الأنظمة الاستيطانية الاستعمارية، من سكان البلاد الأصليين في أمريكا واستراليا والسكان السود في جنوب أفريقيا التي كانت تمارس الفصل العنصري ضدهم[35]. وكانوا يجادلون بأن إسرائيل لم تظهر أي علامات لدمج، ناهيك عن استيعاب، المواطنين العرب. فكل ما يهمها هو إبقاؤهم منعزلين وضعفاء لدرجة تسمح بإهمالهم واستغلالهم. عندما سئل عضو الكنيست العربي أحمد الطبي عما إذا كانت إسرائيل يهودية وديمقراطية، أجاب: «نعم، إنها ديمقراطية إزاء اليهود ويهودية إزاء العرب»[36].

ولم تكن القناعة قد وصلت بعد إلى معظم الأكاديميين الإسرائيليين أو إلى زملائهم خارج إسرائيل. فحتى المعلقين على الشرق الأوسط التقدميين كانوا عادة يصفون العرب الإسرائيليين بأنهم «مواطنون من الدرجة الثانية»، وكأنما يمكن لبضع سنوات من البرامج الإيجابية وحملات العلاقات العرقية يمكن أن تسوي وضعهم مع اليهود. لكن هذا مفهوم خاطئ خطير. فالتمييز في إسرائيل ضد السكان العرب لا يعادل التمييز الذي كان يمارس ضد السود والآسيويين أو المسلمين في أوروبا وأمريكا[37]، فمهما كانت مشكلات التمييز العنصري المؤسسي في الغرب، وهنالك الكثير منه، فقد كان رجال الدولة والشركات في أوروبا وأمريكا يخالفون القانون عادة عندما يمارسون التمييز ضد الجماعات الضعيفة عبر تطبيق معايير إثنية عند اتخاذ قراراتهم؛ فإنهم يعتبرون أنهم مخالفون لقوانين مؤسساتهم العامة والتزاماتهم القانونية. وهذا أبعد ما يكون في إسرائيل. فالتمييز المؤسسي لا يعد تعبيراً عن سوء النية من جانب فرادى رجال الدولة (مع أنه قد يكون ذلك بالفعل)، بل هو انعكاس للمنظمات ولهياكل الدولة التي يعملون ضمنها. فالتمييز العنصري متجذر في إيديولوجية الدولة؛ فهو مقترن بالمفهوم ذاته لإسرائيل كدولة يهودية.

* * * *

إن الجدار الزجاجي خدعة من خدع أعمال الشعوذة الفكرية، يشبه الحاجز الزجاجي في محكمة القاضي أور، الغاية منه إخفاء التناقضات المتأصلة في إسرائيل كدولة «يهودية وديمقراطية». إنها

العدسة العوجاء التي يتم من خلالها إظهار عناصر ديمقراطية إسرائيل للعالم، والطريقة التي تعامل بها مواطنيها، مع تفادي عناصر التمييز العنصري التي تتجلى بالطريقة التي تعامل بها مواطنيها العرب.

من أشهر الخدع التي تم طرحها من قبل قاض سابق في إسرائيل، وهو مائير شامغار، قوله: «إن وجود دولة إسرائيل بوصفها دولة الشعب اليهودي لا يلغي طابعها الديمقراطي، تماماً مثل كون «فرنسية» فرنسا لا تلغي طابعها الديمقراطي»[38]. على أن نظرة بسيطة إلى الواقع تظهر أن المقارنة بالغة السخف: إن كون الدولة يهودية ليس مثل كونها فرنسية. فحسب قول شامغار، من الممكن استخدام كلمة «اليهودية» إما بالمعنى الديني أو بالمعنى الإثني، لكن ما من هذين المعنيين هو مثل «الفرنسية». يتضح الفرق بين الدولة اليهودية والدولة الفرنسية عندما نتصور كيف يمكن للمرء أن يأخذ الجنسية اليهودية دون أن يعتنق الديانة اليهودية[39]. فما من أحد يطلب منه أن يغير دينه لكي يكون فرنسياً. إن مفهوم «الدولة اليهودية» يمكن فهمه في واقع الأمر إما من منطلق الدولة الدينية أو من منطلق إثني. لكن القول بأن مثل تلك الدولة هي دولة ديمقراطية لا يعقل مثلما لا يعقل اعتبار دولة تعتبر نفسها كاثوليكية أو دولة أفريقانية (فيها سكان من أصل أوروبي في جنوب أفريقيا) دولة ديمقراطية.

يقابل شامغار وغيره من الصهيونيين هذه الحجة بالإدعاء بأن الاعتراف بأن «اليهودية» يمكن أن تشير إلى هوية وطنية وإلى هوية دينية أو إثنية هو موقف معاد للسامية. فهم يعتمدون على خداع آخر:

لقد أتاحت إقامة إسرائيل لليهود التطبيع، أن يصبحوا «أمة مثل بقية الأمم». ولكن ما هي بالضبط أمة إسرائيل؟ في بلدان أخرى، الجواب بسيط نسبياً. فالأمة الفرنسية، على سبيل المثال، هي مجموعة الناس الذين يحملون المواطنة الفرنسية؛ إنها، بعبارة أخرى، مجموع المواطنين الفرنسيين. لكن الأمة الإسرائيلية شيء مختلف. فاستناداً إلى قوانين تأسيس إسرائيل، إن دولة إسرائيل تعود لا إلى الناس الذين يسكنون في إسرائيل فحسب، إلى مواطنيها (واحد من خمسة من إثنية عربية)، بل للشعب اليهودي حيثما يعيشون في أنحاء العالم ومهما كانت جنسياتهم الأخرى ـ أمريكية، فرنسية، بريطانية، أرجنتينية ـ التي يعتبرون أنفسهم منتمين إليها. وكما أشار عالم الاجتماع الإسرائيلي، باروخ كيمرلينغ: «لا تعرّف الدولة بأنها تخص مواطنيها، بل لكامل الشعب اليهودي»[40].

جنسيات مختلفة، مواطنون غير متساوين

تتضح ضبابية تعريف إسرائيل لنفسها من خلال المركز المتميز الذي تتمتع به مختلف المنظمات الصهيونية الدولية، بما في ذلك الوكالة اليهودية والصندوق الوطني اليهودي، في القانون الإسرائيلي. فهي تتمتع بمركز شبه حكومي، بما في ذلك امتلاك مساحات كبيرة من الأرض الإسرائيلية، رغم أن نظامها الأساسي ينص على أن تتصرف لما فيه مصالح اليهود في أنحاء العالم.

بنتيجة ذلك، نجد أن استبعاد المواطنين العرب من الأمة الإسرائيلية واليهودية تنجم عنه آثار حقيقية ملموسة على وضعهم الاجتماعي وعلى إمكان أن يكون لهم هوية مدنية على السواء.

على سيل المثال، يوجد حوالي 137 جنسية محتملة يمكن تسجيلها في بطاقات الهوية الإسرائيلية: من يهودية وجورجية وروسية وعبرية إلى عربية ودرزية وأبخازية وآشورية وسامرية. كل شيء، في الواقع، عدا عن إسرائيلية[41]. وهذا يعود إلى أن الدولة ترفض الاعتراف بأن الأمة الإسرائيلية يمكن فصلها عن الأمة اليهودية. فالاثنتين تعتبران شيئاً و احداً، بمعنى أن غير اليهود في إسرائيل، بما في ذلك سكان أكثر من مليون فلسطيني، هم عملياً مواطنون، من دون جنسية؛ فهم أقرب إلى كونهم مقيمين دائمين. هذه المقاربة الإسرائيلية توحي بأنها تعتبر أمة إسرائيل تتضمن من حيث الأساس ملايين اليهود الذين لا يعيشون في إسرائيل وليسوا مواطنين إسرائيليين وتستبعد أكثر من مليون فلسطيني يعيشون بالفعل في إسرائيل وهم مواطنون إسرائيليون.

لقد دأبت المحاكم دائماً على اعتماد هذا الموقف. ففي 1971، على سبيل المثال، عندما قدم يهودي إسرائيلي التماساً إلى المحكمة العليا، لتغيير جنسيته من يهودية إلى إسرائيلية في السجلات العامة، رفض القاضي شيمون أغرانات الطلب، قائلاً:

> «إذا كان يوجد في البلاد اليوم ــ بعد 23 سنة من تأسيس الدولة ــ حفنة أو حتى أكثر من الناس، ممن يطلبون فصل أنفسهم عن الشعب اليهودي وأن يحققوا لأنفسهم مركز أمة إسرائيلية منفصلة، فإن هذه المقاربة الانفصالية لا يجب اعتبارها مقاربة مشروعة»[42].

وقد أكدت المحاكم ثانية القرار الذي أصدره القاضي في أوائل 2004.

إن الصعوبة التي تواجه النظام القانوني الإسرائيلي هي أن الاعتراف بجنسية إسرائيلية عامة ـ الاعتراف بالفعل برابطة مشتركة للمواطنة بين اليهود والعرب داخل إسرائيل ـ من شأنه إلغاء مقاصد آباء البلد المؤسسين، الذين أقاموا دولتهم على أساس المبدأ القائل بأنها الملاذ الذي ينتظر كامل الشعب اليهودي، حيثما يعيش. بهذا المعنى نجد أن المفهوم القانوني للجنسية الإسرائيلية يختلف عن المفهوم الذي تنص عليه القوانين في أي مكان في العالم. فقد يشترك اليهود والعرب في التسمية «الإسرائيلية» لكنهم أنواع مختلفة من الرعايا والمواطنين: فاليهود مشمولون بمفهوم الصلاح الوطني العام، بينما يستبعد العرب منه.

لننظر في مثال واحد لما ينطوي عليه موقف التمييز العنصري لهذه النظرة إلى الجنسية الإسرائيلية، والتي تقرها الدولة والمحاكم على السواء. فمع أن كل الأرض في إسرائيل تقريباً مؤممة، إلا أن الدولة تعترف علناً بأنها ليست في حوزتها لمنفعة مواطني البلاد. فهي، في الواقع، برسم الأمانة، بالنيابة عن الشعب اليهودي في أنحاء العالم. إن أرض إسرائيل هي ملك لا للشعب الإسرائيلي ولكن للأمة اليهودية، ولليهود في كل مكان وفي جميع الأزمنة. وينجم عن ذلك أنه ليس للمواطنين العرب حقوق في معظم أراضي البلاد، ويمكن استبعادهم من الجماعات التي يتم إنشاؤها في تلك الأراضي. فاليهودي في

بروكلين وأبناؤه، وأبناؤه الذين لم يولدوا، يتمتعون بحقوق مطلقة وأبدية في إسرائيل (حتى إذا اختاروا عدم ممارسة تلك الحقوق)، في حين أن المواطن الفلسطينيين في الناصرة أو حيفا، الذي عاشت عائلته في تلك الأراضي المسماة إسرائيل طيلة عدة أجيال، لا يتمتع بتلك الحقوق. في 2002 شرح رئيس الوزراء آرييل شارون الفرق في مناقشة جرت في الكنيست حين قال بأن المواطنين العرب يتمتعون «بالحقوق في الأرض» ـ فلهم حقوق المستأجرين ـ «إن جميع الحقوق على أرض إسرائيل هي حقوق إسرائيلية»[43]. وبعبارة أخرى، إن الدولة تعتبر الشعب اليهودي صاحب الأملاك في إسرائيل.

يكمن الفرق في طبيعة الجنسية التي يتمتع بها اليهود والعرب على المستوى الأساسي في قانون للهجرة اسمه «قانون العودة». فقد صدر هذا القانون في 1950، بعد سنتين من تأسيس الدولة، وكان القصد منه التأكد من أن الشبح الديمغرافي للوطن الفلسطيني الذي أقيمت عليه الدولة اليهودية أن لا يعود ليقض مضجعها أبداً. فهو يمنح الحق لكل يهودي في العالم بالهجرة إلى إسرائيل والحصول على مواطنة تلقائية ويمنع في الوقت نفسه عودة الفلسطينيين المنفيين جراء حرب 1948. ويعمل القانون على ن تحريف الوقائع الديمغرافية في إسرائيل بحيث تبقى السيطرة العددية اليهودية سائدة. فقد سهل دخول ثلاثة ملايين يهودي إلى إسرائيل وحرم 750000 فلسطيني من حقوقهم الطبيعية حيث تم إما طردهم أو ترويعهم بحيث اضطروا إلى الخروج

من البلاد، فضلاً عن الملايين من الذين انحدروا منهم. كانت النتيجة التي أسفر عنها قانون العودة ـ إن لم تكن غايته ـ ضمان أن يكون للسكان اليهود في إسرائيل أكثرية عددية ثابتة على ما بقي من السكان الفلسطينيين.

تعريف الدولة اليهودية

لقد تضمنت وثيقة تأسيس البلاد تحديد الهوية اليهودية للدولة والتهميش الدائم للمواطنين الفلسطينيين الذين أرغموا على وراثتها في 1948. وقد تمثلت تلك الوثيقة بإعلان الاستقلال، الذي لا يذكر سوى تاريخ الشعب اليهودي وثقافته وذاكرته الجماعية[44]. وهو لا يتحدث نيابة عن مواطني البلاد بل نيابة عن ممثلي الشعب اليهودي، فضلاً عن الحركات الصهيونية، بما في ذلك الوكالة اليهودية والصندوق الوطني اليهودي[45]. هذه المنظمات، التي تتمتع بحق قانوني لأن تمارس التمييز لمصلحة اليهود، تسيطر على المنافع الاجتماعية والسياسية والاقتصادية لليهود فقط.

رغم الوعد الذي ورد في إعلان الاستقلال بوضع دستور في غضون ستة شهور من تأسيس الدولة، فإنه لم يتم حتى الآن وضع مثل هذه الوثيقة. وكانت إحدى العقبات التي تواجه الذين يضعوا الدستور هي كيفية إيجاد طريقة لتضمين القيم الإثنية والدينية للدولة اليهودية دون اللجوء إلى صيغة تنطوي على التمييز الواضح ضد المواطنين الفلسطينيين[46]. على أنه تم تقديم نكهة مميزة للقيم التي ترى

المحاكم أنه يجب أن تتضمنها «الدولة اليهودية» من قبل كبير القضاة الراهن، أهارون باراك، الذي يعتبر من أكثر الأصوات التقدمية والعلمانية في إسرائيل:

إن الدولة اليهودية هي دولة الشعب اليهودي.... إنها دولة يتمتع فيها كل يهودي بحق العودة... إنها دولة لغتها هي العبرية وتمثل الغالبية العظمى من عطلها الرسمية انبعاثها الوطني... الدولة اليهودية هي دولة طورت ثقافة يهودية وتربية يهودية وشعب يهودي ودود.... الدولة اليهودية تستمد قيمها من تراثها الديني، ويعد الكتاب المقدس الكتاب الأساسي من جملة كتبها ويعد أنبياء إسرائيل الأساس الذي تقوم عليه مفاهيمها الأخلاقية. والدولة اليهودية هي أيضاً الدولة التي يقوم فيها القانون اليهودي بدور هام... الدولة اليهودية هي دولة تمثل فيها قيم إسرائيل والتوراة والتراث اليهودي وقيم «هالخا» (القانون الديني) أسس قيمها[47].

بدلاً من الدستور، لدى إسرائيل 11 قانوناً أساسياً، ما من واحد منها يكفل حرية التعبير، حرية الدين أو، وهذا هو الأهم، المساواة. ويغفل القانون الأساسي المعني بالكرامة والحرية الإنسانية، الصادر في 1992 وأقرب شيء في إسرائيل لصك حقوق الإنسان المتعلقة بالمساواة بين الحقوق التي يعددها، بل يؤكد على قيم الدولة بوصفها «يهودية وديمقراطية». وينجم عن ذلك أنه لا يمكن الطعن بسهولة في المحاكم بالتمييز الذي تمارسه الدولة. وقد قام أعضاء الكنيست

العرب بعدة محاولات متكررة لإدخال تعديل على القانون الأساسي المتعلق بالكرامة والحرية الإنسانية يتضمن مبدأ المساواة، لكن الأكثرية العظمى من النواب رفضوا ذلك التعديل[48]. وعلى كل حال، فمنذ حرب 1948 لم تقم إسرائيل أبداً بإلغاء حالة الطوارئ التي تبيح القيام بانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان داخل إسرائيل)[49].

ميثاق إسرائيل بين الدينيين والعلمانيين

لقد تحقق جزئياً إخفاء التمييز الديني والإثني في قلب إسرائيل عبر القرار الذي يبدو أنه غير هام الذي اتخذه الآباء المؤسسون بشأن إبعاد الدولة عن كافة المسائل المتعلقة بالشئون المدنية. فقد ترك لكل جماعة دينية أمر تنظيم المسائل المتعلقة بولادات أفرادها ووفياتهم وزيجاتهم. ففي هذه المسائل الجوهرية في حياة كل مواطن لا يوجد مؤسسات مدنية أو محاكم يمكن اللجوء إليها. فلا يمكن تسجيل الفرد بأنه ملحد أو لا أدري، ولا تربية الأولاد رسمياً كمواطنين علمانيين. فبدلاً من ذلك، تم تخويل زعماء كل من الجماعات الدينية الرئيسية ـ اليهودية والمسلمة والمسيحية والدرزية ـ صلاحيات حصرية للتعامل مع أفرادها. فأي شخص ينتمي إلى الجماعة المسيحية العربية من الطائفة الأرثوذكسية اليونانية، على سبيل المثال، يتعين عليه الحصول على الطلاق في محكمة أورثوذوكسية يونانية أمام هيئة من رجال الدين حيث تجري الإجراءات التي من المحتمل أن تتم باللغة اليونانية، مع ترجمة إلى اللغة العربية للأشخاص المعنيين، ووفقاً للقوانين

البيزنطية التي تعود إلى القرن الرابع عشر[50]. كما أنه لا يوجد زواج مدني في إسرائيل، الأمر الذي أجبر المواطنين من مختلف الجماعات الدينية على الزواج في الخارج.

فبدلاً من أن تشجع إسرائيل التنوع، فقد كانت تستخدم «التملّص» من التعاقد في مسائل الأوضاع الشخصية كطريقة لإيجاد سلسلة من الحواجز الإثنية والجماعية. فلا مجال لازدهار المجتمع المدني عندما تتخلى الدولة عن مواطنيها وتتركهم لغيتوياتهم الدينية، والقرارات التعسفية لزعمائهم الدينيين. وبدلاً من ذلك فقد ترك المواطنون ليعملوا منفردين على إثبات حقوقهم في أكثر مجالات حياتهم خصوصية، دون مساعدة أو حماية من جانب المؤسسات المدنية والقوانين. فمن جراء رفض الدولة تقديم هوية علمانية بديلة لمواطنيها إضافة إلى تلك التي تضفيها عليهم السلطات الدينية، أو الفصل في المنازعات بين الأفراد وطائفتهم، فإنها تترك المواطنين ضحية لتقاليد عفا عليها الزمن ولنزوات المتعصبين. في إسرائيل. تركز معظم المناقشات العامة الحادة على قضايا غامضة تتعلق بالوضع الشخصي، مثل المعارك التي تتعلق بتخفيض قيود الزواج، وفتح المجالات العامة في أيام السبت، وإنهاء القبضة الحديدية للتشدد اليهودي الديني بشأن اعتناق دين جديد. فلا مجال لاعتماد خطاب نقدي أقوى، خطاب ينتقد متطلبات الميزانية من جانب العسكريين الإسرائيليين أو السياسات الاقتصادية التي أفسحت مجالات واسعة للفوارق الكبيرة في الثروة والعمل.

إن السلطة التي يتمتع بها مختلف الزعماء الدينيين، بدلاً من أن تحقق المساواة بين مختلف الأديان أمام القانون، قد عملت على تعميق الامتيازات التي تتمتع بها اليهودية في إسرائيل، بوصفها دين الأكثرية. فالتقويم العبري وأيام العطل الدينية الهيودية هي وحدها المعترف بها في الدولة؛ فأعمال المكاتب والبنوك والمؤسسات والنقل العام لا تغلق إلا من أجل أيام السبت فقط. وتلزم المطاعم والمعامل والمؤسسات العامة بإتباع الممارسات الصحية لليهود فقط؛ ولا يعترف إلا بالمواقع المقدسة اليهودية التي تنعم بحماية القانون؛ وتكاد تكون كامل ميزانية وزارة الشئون الدينية مقصورة على أماكن العبادة اليهودية والمقابر والمعاهد والمؤسسات الدينية[51]؛ وتحظى المدارس الدينية بموارد تفوق كثيراً تلك المخصصة للتعليم الذي تديره الدولة، وللتعليم العربي[52].

إن التحول إلى دين آخر، الذي من شأنه أن يفتح المجال على الأقل، وإن كان هذا المجال ينطوي على المشكلات، أمام الزواج بين أفراد الطوائف المختلفة داخل إسرائيل ويخفض الحواجز بين الجماعات الدينية، هو شيء متعذر في حالة اليهودية. ففي اتفاق تم وضعه في أوائل أيام الدولة اليهودية، تم نقل التحكم بمسائل الأوضاع الشخصية حصراً إلى الحاخامات الذين يمثلون اليهودية التقليدية المتشددة وأقل الحركات اليهودية الرئيسية تقدماً. وفضلاً عن الإصرار على تعريف متشدد لمن يتم تسجيله بصفة يهودي (فقط الأشخاص من أم يهودية)، فإن الحاخامية الأرثوذوكسية في إسرائيل لا توافق إلا على حفنة من حالات اعتناق اليهودية في كل عام، بما في ذلك التقيد بـ«الحلخا»

(الشريعة اليهودية). ولا تعترف الدولة بحالات اعتناق اليهودية التي تجري في إسرائيل من قبل حاخامات ينتمون إلى تيارات أخرى، مثل حركة المحافظين وحركة الإصلاحيين.

هذا الاتفاق بين الدولة والأورثوذوكسية قد أزال الاحتمال، بصرف النظر عن بعد هذا الاحتماله، في تحول المواطنين الفلسطينيين بشكل جماعي إلى اليهودية، الأمر الذي ينهي استبعادهم من مراكز السلطة. لكنه أدى أيضاً إلى ضرر جانبي غير مقصود، حيث أوجد صعوبة كبيرة في حياة اليهود الذين يعيشون في إسرائيل والذين لا يعتبرون يهوداً من قبل الحاخامية الأورثوذكسية، بمن فيهم أكثر من ربع مليون من المهاجرين الذين قدِموا إلى إسرائيل خلال الخمس عشرة سنة التي تلت انهيار الاتحاد السوفييتي[53]. فبما أنهم أزواج غير يهود ليهود عائدين، أو من سلالة تلك الزيجات، فإنهم يجدون أنفسهم في وضع لا يمكنهم من الزواج في إسرائيل[54]، ومن الدفن في المقابر اليهودية أو من التسجيل كيهود في بطاقات الهوية. وهذا ينطبق على ذريتهم.

لقد أوجدت السيطرة الدينية على الشئون الشخصية حواجز لا يمكن اختراقها بين اليهود والعرب في المجالين الاجتماعي والفردي على السواء. فقد قوضت هذه السياسة أي إدراك للمصالح المشتركة بين مختلف الطوائف في إسرائيل؛ وبدلاً من ذلك فإنه يتعين على الجماعات الطائفية النضال من أجل الحصول على الموارد التي تستخدم لمنفعة أفرادهم وحدهم بدلاً من إقامة تحالفات من شأنها أن

توحد الجماعات استناداً إلى أسس أخرى. فالتدابير التي وضعتها الدولة قد أرغمت المواطنين على البقاء ضمن تشكيلات مذهبية وقبلية ـ كيهود ومسلمين ومسيحيين ودروز ـ يتنافسون على الموارد والامتيازات.

في هذا التركيب الهرمي للمواطنة، بالنظر لتعريف الدولة كدولة يهودية، نجد أن الأقلية اليهودية هي دائماً الفائزة بهامش كبير[55]، وتأتي بعدها من مسافة بعيدة الطائفة العربية المسيحية، التي، بسبب صلاتها التاريخية بالكنائس العالمية، كانت تتمتع بفرص أفضل في مجال التعليم والسفر[56]؛ وبعد ذلك تأتي الطائفة الدرزية الصغيرة التي تعتبرها الدولة أقلية وطنية منفصلة عن السكان العرب، والتي يلزم أفرادها بموجب القانون بالخدمة العسكرية إلى جانب اليهود؛ ويأتي في الترتيب الأخير السكان المسلمون الذين يشكلون 80 بالمائة من الأقلية الفلسطينية في البلاد، والذين تم تهميشهم بشكل تام.

الرمزية الجوفاء للصوت العربي

على إن عبارة الدولة «اليهودية والديمقراطية» تبدو ذات معنى لمجرد أنه يوجد في إسرائيل حق اقتراع للجميع، دون تمييز بين المواطنين اليهود والعرب في حقوق التصويت. على أن هذه النظرة تتجاهل العوامل الأساسية التي تضمن بقاء السلطة السياسية بأيدٍ يهودية دون غيرها واستخدامها لمنفعة السكان اليهود حصراً. الأول هو أن الأحزاب العربية، بما في ذلك حزب التعايش اليهودي العربي

الصغير[57]، قد استبعدت من كل ائتلاف حكومي وكل هيئة رئيسية تصنع القرار في تاريخ إسرائيل. فبالنظر لأكثرية اليهود الديمغرافية التي يدعمها قانون العودة، فإن تمتع المواطنين العرب بحق الاقتراع هو مجرد حق رمزي، لا يؤثر أبداً على سيطرة النظام الانتخابي للمقترعين الإسرائيليين[58]. وبما أن إسرائيل، كما رأينا، تضمن أن تكون المصالح السياسية والاجتماعية والاقتصادية اليهودية منفصلة كلياً عن مصالح العرب، فإنه لا يوجد مصالح مشتركة يمكن للإسرائيليين أن يصوتوا بشأنها؛ فبدلاً من ذلك فإن يصوتون على أسس قبلية.

ثمة استثناء واحد للطابع الرمزي للتصويت العربي الإسرائيلي. ففي مناسبات نادرة، حين يكون الرأي الإسرائيلي منقسماً انقساماً متساوياً، فإن المشاركة العربية في النظام السياسي قد يؤثر على النتيجة. غير أن السياسيين الإسرائيليين يعتبرون مثل تلك النتائج غير لائقة ــ ويعربون عن رأيهم هذا علناً[58].

والمثال على ذلك جرى في فبراير 2005، حين قدم آرييل شارون إلى لجنة من لجان الكنيست رزمته المالية للتعويض على المستوطنين في غزة، الذين كان من المقرر إجلاؤهم لاحقاً في تلك السنة. فقد عارض الفصل نصف أعضاء اللجنة اليهود وكانوا يأملون في إفشال الخطة عبر إحباط رزمة التعويض. فوجد محمد بركة، العضو العربي الوحيد في لجنة الكنيست، نفسه في موقف من يملك الصوت المرجح. فدعم قرار التعويض وبذلك ضمن مرور عنصر أساسي في خطة الفصل من

مرحلة برلمانية حاسمة. وكان رد معارضي الفصل فورياً: فقد أدين إشراك بركة في الأمر من قبل الجميع، بمن فيهم وزير التربية ليمور ليفنات، الذي اعتبر دوره «غير مشروع»[60]. وفي النهاية اضطر شارون إلى التدخل، استثنائياً، لأن يذكر حزبه بأن العرب مواطنون أيضاً ـ أو على الأقل هم كذلك حين كان ذلك يخدم أغراضه.

والعامل الثاني هو أن جميع الأحزاب السياسية التي تشارك في الانتخابات الوطنية يجب أن تتعهد بالولاء للمفهوم الصهيوني لإسرائيل بصفتها دولة «يهودية وديمقراطية» وتلتزم به[61]. بهذا المعنى، حتى حين يكون للعرب الإسرائيليين تأثير في العملية السياسية، فإنهم لا يساهمون في وضع الأجندة العامة. فالإطار الذي يعمل ضمنه أعضاء الكنيست العرب في الكنيست هو إطار يهودي، صهيوني كلياً. ولمواصلة المثال الذي ورد أعلاه، كان بركة يعارض علناً الطريقة التي كان يجري فيها الفصل ـ من طرف واحد، دون التشاور مع الفلسطينيين ـ ولذا فقد كان عليه أن يختار بين أمرين بديلين لم يكن يريدهما: استمرار احتلال غزة أو انسحاب كان عملياً إعادة انتشار للجيش إلى النطاقات التي تحد قطاع غزة. وكما لاحظ باروخ كيمرلينغ:

> إن تصويت «حزب عربي» يضيع عملياً لأنه بصفة عامة إذا صدر قانون بأكثرية تستند إلى تلك الأصوات، أو حكومة تستند إلى دعمهم، فإنه يعتبر غير مشرعي. وهذا ينجم عن تعريف الدولة الدستوري بوصفها دولة «يهودية وديمقراطية»[62].

وبما أنه يتعين على الأحزاب العربية، شأنها في ذلك شأن الأحزاب اليهودية، الالتزام بـ «الدولة اليهودية والديمقراطية»، فإنهم جميعاً ينزلقون قريباً من عدم المشروعية في برنامجهم الانتخابي الذي يطالب بدمقرطة إسرائيل لتكون «دولة لجميع مواطنيها». لقد كان التهديد المتواصل بالإقصاء والمقاضاة لسياسيي الأقلية طريقة فعالة تعمل على لجم حرية التعبير وإسكات الانشقاق. ففي السنوات التي تلت اندلاع الانتفاضة، قامت إسرائيل بحملة تحقيقات تناولت جميع الأحزاب العربية في الكنيست عدا حزب واحد[63]. فقد تمت مقاضاة أكثر الزعماء العرب نفوذاً في الكنيست، وهو عزمي بشارة من التجمع الديمقراطي الوطني[64] والشيخ رعد صلاح من الحركة الإسلامية، في قضايا فشلت إلى حد كبير بسبب عدم توافر الأدلة لكنها ألحقت ضرراً كبيراً في سمعتهما وسمعة المواطنين العرب بصفة عامة[65].

* * * *

من الجدير بالذكر أن جداراً زجاجياً هو بالدرجة الأولى أداة لخداع الناظرين وأطراف ثالثة، وأقل من ذلك، المشاركين أنفسهم. كان القاضي أور والأسر العربية في جلسات التحقيق الذي قام به يعرفون أن الحاجز الزجاجي كان يعزلهم وأن الغاية منه هي استبعاد العرب. وفقط بالنسبة للناظرين من الخارج كان يبدو أن مسئولي الدولة والأسر العربية كانوا في قاعة واحدة معاً. ومع ذلك، من الممكن أن ينزلق الفريق المسيطر في أشكال من خداع الذات، المتمثل بالاعتقاد بأنه لا يوجد فصل أو نسيان أنه يوجد فريقان، الفريق الموجود في

الداخل والفريق الموجود في الخارج. وبسبب الفصل الشديد بين اليهودي والعربي في إسرائيل ـ من حيث المواطنة والوضع الشخصي والجغرافيا والعمل ـ وأنشطة الفراغ والفرص ـ نجد أن اليهود الذين نادراً ما قابلوا عرباً إسرائيليين، أو لم يقابلوهم أبداً، لا يكادون يدركون في معظم الأحيان بأن لهم وجوداً، ناهيك عن أنهم يعانون من التمييز(66).

وهكذا، فقد كان بإمكان الكثيرين من اليهود الإسرائيليين نسيان الأقلية الفلسطينية ومشاكلهم إلى أن لم يعد بالإمكان تجاهلهم والشعور بالأمان. وقد جاءت تلك اللحظة مع التفكير الثوري الجديد للمواطنين العرب الذي اشتمل عليه شعار «دولة لجميع مواطنيها»، الذي أبرز صورة الأقلية لدى اليهود الإسرائيليين بطريقة مثيرة وسلبية كلياً. لقد كان مفهوم دولة لجميع مواطنيها وطلب الدمقرطة، رغم كونه قد يبدو بعيداً عن الأذى والضرر بالنسبة للغربيين، إلا أنه كان يسبب انزعاجاً عميقاً للأكثرية اليهودية على مستويات متعددة. فقد فضح، في المقام الأول، فكرة الدولة «اليهودية والديمقراطية الجوفاء عبر إبراز مدى عبثية العنصر الديمقراطي الذي لا معنى له في المعادلة. وقد تحدى، في المقام الثاني، الأسس الإيديولوجية لإسرائيل: الإدعاء الصهيوني بأن الدولة اليهودية هي ملاذ حصري لشعب مضطهد. أما في دولة لجميع مواطنيها، فمن شأن المواطنين العرب أن يكون لهم حق المطالبة، مثل اليهود، بأن يعطى أفراد الأسرة الذين يعيشون في المنفى ـ في حالتهم في لبنان وسوريا والأردن ـ حق "العودة" إلى إسرائيل. وفي المقام الثالث، وهذا الأكثر خطورة، فقد

بعثت فكرة الدولة لجميع مواطنيها من عرينه الوحش الديمغرافي الذي يمكن أن يلتهم الدولة اليهودية بين عشية وضحاها تقريباً. فإذا أنهت إسرائيل احتلالها للضفة الغربية وغزة والسكان الفلسطينيين العديدين الذين يأتون مع تلك الأراضي، فإن من شأن الدمقرطة أن لا تعني سوى شيء واحد: أكثرية فلسطينية في إسرائيل الكبرى ونهاية الدولة اليهودية.

الدمقرطة تحريض على الفتنة

بالنظر لإدراك اليهود الإسرائيليين أن تفسيراً مفصلاً للأسباب التي تدعوهم إلى رفض فكرة الدولة لجميع مواطنيها قد يشير إلى منطق التمييز العنصري الكامن في قلب المشروع «اليهودي والديمقراطي»، فقد ظلوا يمانعون في الانخراط مباشرة في تلك المناقشات. فدولة لجميع مواطنيها مرفوضة، وهو أمر محيِّر للآخرين، باعتبارها «تهدد وجود إسرائيل»، وتشكل «تحريضاً» أو حتى جزءاً من «إيديولوجية الإرهاب». فلابد للمرء أن يقرأ ما بين السطور، كي يفسر ما تعنيه إسرائيل عندما تستخدم هذه العبارات.

والمثال على ذلك هو الكتابات صعبة الفهم التي يسطرها ماتي غولان، رئيس تحرير صحيفة هآرتس، وهو الآن معلق رسمي في وسائل الإعلام. فقد ألمح في عمود نموذجي أن عزمي بشارة ليس هو صاحب فكرة الدولة لجميع مواطنيها، بل هي، كما يقول غولان، من اختراع عدو إسرائيل الأول، الزعيم الفلسطيني ياسر عرفات.

إن العرب الإسرائيليين، شأنهم في ذلك شأن بشارة، يرون مجرد العيش بيننا هو مساهمة منهم في النضال. فمن حيث أنهم طابور خامس، ليس ذلك بالضرورة عبر تقديم مساعدة فعلية إلى الإرهابيين [الفلسطينيين] بل إن عيشهم هنا هو الذي يتيح لهم النفوذ ويجعل محاربة الإرهاب أكثر صعوبة بكثير... إن الحلم المعلن للعرب الإسرائيليين هو دولة فلسطينية ـ «دولة لجميع مواطنيها» تكون الأكثرية فيها، بالطبع، للفلسطينيين، مما يعني نهاية إسرائيل كدولة يهودية[67].

إن مناقشة غولان لبشارة تختصر بشكل مبتكر الإرهاب الفلسطيني بأنه دولة لجميع الفلسطينيين و"طابور خامس" عربي إسرائيلي وتدمير لإسرائيل. ويخلص غولان في مناقشته إلى تبرير إمكان إلغاء حقوق مواطنة العرب الإسرائيليين لأنه تم كشف القناع عنهم بوصفهم إرهابيين بالوكالة. وهذا سيكون ببساطة إجراء للدفاع عن النفس من قبل الدولة اليهودية.

إن الرفض القاطع من جانب الغالبية العظمى من اليهود الإسرائيليين للتفكير بطبيعة دولتهم يعني أن دعوة الأقلية الفلسطينية إلى دولة لجميع مواطنيها يمكن أن تؤدي إلى اتجاه واحد فقط: إلى المجابهة. إن فضح العرب للجدار الزجاجي يهدد بتحطيمه. ويتعين على اليهود الإسرائيليين حمايته مهما كلف الأمر.

باراك: الاحتجاجات كانت «بالنيابة عن عرفات»

ظهرت إيديولوجية الدمقرطة المتمثلة بالدعوة إلى دولة لجميع مواطنيها، في شكلها المتداول في أواخر التسعينات، قبيل اندلاع

الانتفاضة الثانية. لذا من المحتمل أن يكون من غير العجيب أن معظم اليهود الإسرائيليين اعتبروا أن الظاهرتين متطابقتان. لقد فسرت الحكومة الإسرائيلية والنظام الأمني والجمهور الإسرائيلي الاحتجاجات العربية، التي اندلعت داخل إسرائيل صبيحة الانتفاضة الثانية، بأنها تحريض على الفتنة، وأنها جزء من عصيان قومي من وحي فلسطينيي الأراضي المحتلة. لذا فإن قوات الأمن الإسرائيلية في تعاملها مع المواطنين العرب الإسرائيليين، لجأت إلى نفس أساليب القوة الفتاكة التي تستخدمها ضد الفلسطينيين المحتلين. ففي غضون 13 يوماً كان قد تم قتل 13 من المحتجين العرب غير المسلحين برصاص تلك القوات داخل مجتمعاتهم وأصيب مئات آخرون بجروح خطيرة.

وصرح رئيس الوزراء في ذلك الحين، إيهود باراك، وزعيم حزب الليكود، آرييل شارون، بأن احتجاجات الأقلية العربية لم تكن مشروعة فحسب بل تخريبية أيضاً، حرض عليها الزعماء العرب الإسرائيليون بالنيابة عن ياسر عرفات. وقد عبر باراك عن ذلك بقوله، إن الأقلية العربية تعمل بصفة «رأس حربة للفلسطينيين»[68]. وكان يرى أن الرئيس الفلسطيني قد اخترع إيديولوجية الدولة لجميع مواطنيها كخدعة لهزيمة إسرائيل بوسائل دميغرافية، واستخدام أرحام الفلسطينيات فضلاً عن السلاح ضد الدولة اليهودية. فدعوة الأقلية العربية إلى دولة لجميع مواطنيها لم تكن مسألة مطالبة بحقوقهم المشروعة بل أنهم كانوا يتصرفون بصفة «طابور خامس» إيديولوجي يستطيع ياسر عرفات من خلاله التغلغل في كيان دولة إسرائيل ويضع

نهـاية لهـا. في 2002 أوضح باراك الأخطار التي تحـيق بإسـرائيل إذا أعيد تشكيلها كدولة لجميع مواطنيها: «ثم سيدعو]الفلسطينيون [إلى دولة ثنائية القومية ثم سوف تؤدي الديمغرافيا والاستنزاف إلى دولة فيها أكثرية مسلمة وأقلية يهودية»[69].

رغم مـا يبـدو من عـدم احـتمـال كـون المواطنين العـرب يتصـرفـون كطابور خـامس، فإنه لا يجب التقليل من مقدار تقبل الجمهور اليهودي ووسائل الإعلام الإسرائيلية لهذا السيناريو. ففي سبتمبر 2003، أشار وزير الدفاع السابق موشيه آرينيز إلى:

> الازدياد السـريع للأنشطة التخريبيـة والتحـريض ضـد الدولة الذي حـدث لدى جـزء من الجمـاعـة العـربيـة الإسـرائيليـة منذ اتفاقيات أوسلو.... [احتجاجات أكتوبر 2002] كانت مظاهرات ضـد إسـرائيل ودعـمـاً لياسـر عـرفـات، وليس طلبـاً لمـزيد من المساواة للمواطنين العرب في إسرائيل[70].

في أغسطس 2005، استرجع يوسف غويل، الصحفي «المعتدل» في صحيفـة الجيـروزالم بوست المختص بالعـلاقات اليهـودية ــ العـربيـة، أحداث الخمس سنوات السابقة. وخُلص إلى أن الصدامات مع قوات الأمن في الجليل حدثت «بتنسيق واضح مع اندلاع الانتفاضة الثانية الإجرامية لياسر عرفات في الأراضي»[71]. وأشار أيضاً إلى «التماهي المتنامي الصاخب للزعمـاء العـرب الإسـرائيليين مع عـرفـات ومنظمـة التحرير الفلسطينية»[72]. وفي غضون ذلك، جادلت الناقدة الشديدة

من الجناح اليميني، كارولين غليك، أنه بعد أحداث أكتوبر 2000 كان يتعين على إسرائيل أن تلقي القبض على الزعماء العرب وتحظر الحركة الإسلامية وتنهي تسلل السلطة القلسطينية إلى القطاع العربي أما ما هو الدليل على ذلك التسلسل والتنسيق؟ ما من أحد من الكُتّاب يخبرنا بذلك، لقد تُرِكنا لنستنتج بأن الدليل يوجد في طلب الأقلية بدولة لجميع مواطنيها.

لم يظهر الجدار الزجاجي والخداع الذي تنطوي عليه فكرة الدولة اليهودية الديمقراطية للجمهور اليهودي إلا عندما حاول المواطنون العربتدميره، بعد عدة عقود من الصمت. وما أن قامت الأقلية الفلسطينية بتحدي شرعية الدولة الإثنية ـ الدولة لا تنفك عن الإدعاء بأنها ديمقراطية ـ حتى شعر اليهود الإسرائيليون بأن أمنهم المادي والإيديولوجي أصبح في خطر. في مطالبة الأقلية العربية بدولة لجميع مواطنيها، فإنها كانت تعلم أن الدولة اليهودية مصمِّمة على استبعادهم من السلطة، بل حتى من التمثيل وإلى الأبد، في دولة يهودية لا يوجد فيها قنوات متاحة للعرب لإصلاح النظام أو ـ كما وجدوا عندما خرجوا إلى الشارع في أكتوبر 2000 ـ للاحتجاج.

المفتاح المفقود لفهم الصراع

من بين الباحثين الذين يكتبون عن الأقلية الفلسطينية في إسرائيل، اختار العديدون منهم قصر دراساتهم على قضايا التمييز في الموارد أو على سياسة الهوية وهي المشكلة التي تواجه جماعة عربية بالتعصب

الإثني، والفلسطينيين بالجنسية، والإسرائيليين بالمواطنة[73]. لكن هذا ليس هو ما يركز عليه هذا الكتاب؛ بل إني أدرس علاقة إسرائيل بمواطنيها العرب في سياق صراع الشرق الأوسط، وسلوك الأكثرية نحو الأقلية، وما تسفر عنه هذه الدراسة بشأن طبيعة الدولة اليهودية، واتجاه العداء في المستقبل. بهذا المعنى، نجد أن تحقير المواطنين الفلسطينيين وإساءة معاملتهم التي لا حصر لها يكشفان عن أشياء كثيرة بشأن النوايا الأوسع نطاقاً لدولة إسرائيل، في نظرتها إلى «الآخر»، أي العربي، وبشأن ادعاءاتها بأنها تسعى إلى تحقيق مكان سلمي وآمن ضمن الشرق الأوسط.

والذي أراه هو أن المعاملة التاريخية والراهنة للمواطنين الفلسطينيين في إسرائيل هي مفتاح فهم العوائق التي تعترض طريق حل سلمي للصراع الإسرائيلي ـ الفلسطيني.

إن المعارضة الشديدة للدولة اليهودية وللجمهور اليهودي لإنهاء التمييز ضد الفلسطينيين في إسرائيل ومقاومتهما لإقامة دولة ديمقراطية حقيقية ليسا أعراضاً عابرة للصراع؛ بل هما جزء من أسبابه المتجذرة. إن إسرائيل لا يمكن أن تصبح ديمقراطية ـ تحقيق المساواة في وضع اليهود والعرب ـ لأن ذلك يقتضي أن تبدأ في إتباع طريق التكفير عن الجرائم التي ارتكبتها في 1948: أي، الطرد الجماعي لسكانها الأصليين وتجريد الشعب الفلسطيني من ممتلكاته وعليها أن تفتح السجل التاريخي للفحص الحقيقي.

بدلاً من ذلك لقد أظهرت عمليات المسح التي أجريت عبر عدة عقود أن أكثرية كبيرة من اليهود الإسرائيليين يريدون تقليص حقوق العرب الإسرائيليين بشكل واسع. وفي السنوات قريبة العهد، عندما بدأ العرب يطالبون بالاعتراف بهويتهم الفلسطينية وإعادة تعريف بلدهم بصفته دولة لجميع مواطنيها، فقد دعمت أكثرية يهودية أيضاً «نقلهم»، وهو مصطلح ملطَّف للتطهير الإثني، إما من خلال إيجاد «مغريات» لهم بالهجرة أو من خلال إزاحتهم بالقوة[74].

عمليات المسح هذه تنسجم مع صورة أكبر للتعصب اليهودي والتمييز العنصري للدولة. وكما سيتضح في الفصول القادمة، إن المفهوم الصهيوني الحديث لإسرائيل ـ بوصفها دولة مصممة لتقديم مكان متميز لليهود في أرض الميعاد والدفاع عنه بأي وسائل لازمة ـ تقر سرقة الموارد من «غير اليهود»، وتشجع على استخدام العنف القمعي عندما تواجه المعارضة، وتقر «التعديلات» الديمغرافية للتخلص من الجماعات السكانية التي تهدد التفوق العددي لليهود، وتمجد الكذب وتشويه الحقائق بغية إبراز الفكرة التي مفادها أنها دولة يهودية خيِّرة كريمة، وهو ما يسميه اليهود «حاسبارا». ويبرر هذه السياسات أن معظم الإسرائيليين يرون أن وجوداً فلسطينياً كبيراً بحد ذاته يهدد الدولة اليهودية كدولة توفر الامتيازات لليهود.

في الكشف عن حقيقة وضع المواطنين الفلسطينيين، يسعى هذا الكتاب أن يبين كيف أن الدولة اليهودية قد كشفت عن حقيقتها منذ عام 2000 من خلال المعاملة المتزايدة السوء لأقلية فلسطينية ساكنة

إلى حد كبير، ويفحص الموشورين اللذين تنظر إسرائيل من خلالهما إلى السكان الفلسطينيين: الأمن والديمغرافيا. فالمواطنون العرب يعتبرون ويعاملون بأنهم يمثلون خطراً أمنياً، حيث ينظر إليهم بأن لهم ولاءاً مزدوجاً، وأنهم خطر ديمغرافي، لأن معدلات الولادة العالية عندهم تهدد بإبطال المفهوم اليهودي والديمقراطي للدولة. إن مطالبة الأقلية بدولة لجميع مواطنيها ـ كما سنرى في الفصلين الأول والثاني ـ إنما تعمل على تضخيم تلك المخاوف إلى درجة أن الزعماء الإسرائيليين، الذين تدعمهم أكثرية يهودية، وجدوا أنه يجب اتخاذ إجراءات حاسمة ضد مواطنيها الفلسطينيين.

* * * *

يبين التحليل الوارد في الفصلين القادمين، بشأن نظرة الدولة إلى أقليتها الفلسطينية ومعاملتها لهم خلال الانتفاضة الثانية، أن نوعاً جديداً من الاستراتيجية أصبح واضحاً في صراع الشرق الأوسط. فإسرائيل تسعى إلى إضفاء الضبابية على فوارق الهوية الوطنية التي كانت دائماً تدعيها بين الفلسطينيين في الأراضي المحتلة و«العرب الإسرائيليين». إن الدولة اليهودية تعتبر بشكل متزايد الفريقين بأنهما فلسطينيون على حد سواء. وأرى أن هذه ليست إشارة متأخرة إلى حسن نية إسرائيل إزاء الأقلية، كما أن الغرض منها ليس أن تكون الخطوة الأولى نحو الاعتراف بحقوق أفرادها التاريخية؛ بل هي بداية عملية، أصبحت واضحة الآن، تريد إسرائيل بموجبها أن تنفصل ـ من طرف واحد ـ عن الفلسطينيين الواقعين تحت الاحتلال وعن مواطنيها العرب. والدافع لهذا

الانفصال هو فقط الخوف الديمغرافي من عدم قدرة إسرائيل في المستقبل القريب على حماية صورتها كدولة «يهودية وديمقراطية». إن ما يريد هذا الكتاب أن يبينه هو أن إسرائيل تهيّئ لإيجاد سراب دولة فلسطينية من الأماكن التي تخلفها وراءها بعد فك ارتباطها من غزة وإقامة سلسلتها من الجدران والسياجات عبر الضفة الغربية. وعندما تكتمل هذه العملية، فإن إسرائيل تأمل بأن تحول حقوق مواطنة أقليتها الفلسطينية إلى الدولة الجديدة.

حتى الآن كان السكان العرب في إسرائيل يتمتعون بفُضالة حقوق المواطنة الديمقراطية، رغم أنها ــ كما رأينا ــ أدنى بكثير من المواطنة اليهودية. إن حقوق المواطنين الفردية مصانة من الناحية الشكلية في القانون، لكن المزايا المحتملة للمواطنة ـ من حيث الهوية المدنية وفي المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية ـ متآكلة بشكل كبير، لأن إسرائيل لا تعترف إلا بحقوق الأكثرية الوطنية، أي اليهود. ومع ذلك فإن مواطنة أدنى درجة هي أفضل من لا مواطنة على الإطلاق ـ وهو الوضع الفعلي للفلسطينيين الذين يعيشون تحت الاحتلال في الضفة الغربية وغزة، اللتين تستطيع إسرائيل أن تطأهما متى شاءت. لذا، فإن الأقلية الفلسطينية سوف تخسر الكثير إذا تم إلغاء مواطنتهم الإسرائيلية.

إن التعدي المباشر على الحقوق الديمقراطية للمواطنين الفلسطينيين يهدد بتحطيم الجدار الزجاجي الذي نجح في حماية صورة الدولة اليهودية خلال حوالي ستة عقود. كا أنه سيكون مخالفة جسيمة للقانون الدولي. لذا لم تخاطر إسرائيل بتنفيذ ذلك؟

obeikandl.com

صنع صورة جديدة للخير

تستطيع إسرائيل تحطيم الجدار الزجاجي داخل إسرائيل (الذي يحمي وهم الدولة اليهودية والديمقراطية)، فقط لأنها عازمة على إحيائه في الأراضي المحتلة (بحيث توهم بمنح القلسطينيين السيادة في دولتهم الخاصة). وسوف يظل الخداع الذي ينطوي عليه الجدار الزجاجي باقياً بعد عملية الانتقال لأن الصورة التي يبرزها سوف تقلب: حتى الآن كان الجدار الزجاجي مصمماً لخداع العالم بحيث يعتقد أن المواطنين الفلسطينيين مشمولون كمواطنين على قدم المساواة في دولة يهودية؛ وسوف يستخدم الجدار الزجاجي لاحقاً لخداع العالم بحيث يعتقد أنه يجري استبعاد المواطنين الفلسطينيين من الدولة اليهودية، شأنهم بذلك شأن الفلسطينيين تحت الاحتلال، كيما تتحقق حقوقهم في «المواطنة الكاملة». وسوف يظل الجدار الزجاجي يقنع مراقبي أعمال إسرائيل الخيِّرة من خلال الإيحاء بأن الفلسطينيين أصبحوا أخيراً أسياد مصيرهم. فبعد انفاصل الجماعتين السكانيتين، لن تطرح أية أسئلة بشأن حقوق المواطنين الفلسطينيين داخل الدولة اليهودية، لأنه لن يبقى مواطنون فلسطينيون. وسوف يتم ضمان الديمقراطية اليهودية، ديمقراطية الدم والدين اليهودي.

لإضفاء طابع حقيقي على الخداع، لابد لإسرائيل من وضع ما يبدو أنه حدود واضحة المعالم للدولة الجديدة لحيث تستطيع من ثم القول بأن الفلسطينيين يحققون بالفعل مواطنتهم ضمن تلك الحدود. ومن

المفارقة أن الجدار الزجاجي سوف يعمل على تمويه الغاية الحقيقية من الجدران الإسمنتية والفولاذية في الضفة الغربية وغزة. فهو سيوفر ظاهراً من الفصل الصارم بين شعبين بينما هو يحمي تدخل إسرائيل المتواصل في حياة الفلسطينيين والسيطرة عليها. وبدلاً من أن تنهي الاحتلال، فإن هذه «الحدود» سوف تعمل ـ كما كانت تفعل حتى الآن ـ باتجاه واحد فقط، حيث ستقيد حركة الفلسطينيين وتمكن إسرائيل من السيطرة عليهم. وسوف يتم احتواء الفلسطينيين وإخضاعهم فيما تبقى من الأراضي ـ دولتهم الجديدة ـ دون وضع أي حدود لسيطرة إسرائيل العسكرية والاقتصادية، ولن تكون المساحات التي تتخلى إسرائيل عنها للفلسطينيين أكثر من سجون في الهواء الطلق، يحرسها الجيش الإسرائيلي.

وكما سنرى في الفصل الرابع، لم يكن مبدأ الفصل من طرف واحد ـ على شكل فك الارتباط وإقامة الجدران ـ من بنات أفكار شارون. فشهادات كبار المسئولين الإسرائيليين تدل على أنه كان الموقف الاحتياطي لكل من اسحاق رابين وإيهود باراك إذا فشلت مبادرة كل منهما ـ أوسلو وكامب ديفيد. لقد أقنعت المخاوف الديمغرافية واسعة الانتشار معظم الشخصيات المركزية في المؤسسة الأمنية والسياسية بالحاجة إلى انفصال مادي عن الفلسطينيين منذ أوائل التسعينيات.

لقد أوضح آفي بريمور، نائب رئيس جامعة تل أبيب، في سبتمبر 2002، تفكير الزعماء الإسرائيليين المتأثر بالمسألة الديمغرافية. فقد أشار إلى أن شارون وجيله من الجنرالات العسكريين كانوا دائماً

يضمرون الإعجاب بحل جنوب أفريقيا لمشاكلها الديمغرافية: نظام أوطان السود الخيالية المعروفة باسم الباتوستانات. وكان يفترض أن يمارس سكان البلاد السود حقوقهم السياسية والمدنية في هذه الأوطان، التي سماها البيض في جنوب أفريقيا «دولاً مستقلة». فقد كتب بريمور، قبل ثلاث سنوات من فك الارتباط في غزة، يقول إن إسرائيل قد بدأت تقيم مثل تلك الأوطان للفلسطينيين:

ثمة عملية جارية لإقامة «دولة فلسطينية» تقتصر على المدن الفلسطينية، «دولة» تتكون من عدد من مقاطعات منفصلة عن بعضها البعض، غير ذات سيادة ولا تملك موارد لإعالة نفسها. فأراضي الضفة الغربية وغزة تبقى بأيد إسرائيلية، ويجري تحويل السكان الفلسطينيين المقيمين فيها إلى «مواطنين» لذلك «البلد الأجنبي».

ولم يعلق بريمور على مصير المواطنين الفلسطينيين في ذلك المخطط لكنه ألمح إلى درس آخر يستقى من البانتوستانات التي من شأنها أن توفر العذر لتحويل حقوق العرب الإسرائيليين إلى دولة سراب فلسطينية: لقد تم تعسفياً منح جميع السود خارج تلك «الدول» الصورية]أي أولئك الذين يعيشون في «مناطق البيض» حق المواطنة في تلك الدول]السوداء .[وبعبارة أخرى لقد أصبحوا مقيمين أجانب في أرضهم»[75].

أعتقد أنهم بالرغم من النظرة الشائعة بأنه يجري إعادة إحياء عملية سلام من نوع ما في أواخر عام 2005، فإن فك ارتباط: إسرائيل هو إيذان ببداية مرحلة جديدة من الصراع، تكون الرهانات فيها أعلى

بكثير ويكون القتال فيها أكثر دموية. إنها فترة تقوم فيه اللعبة النهائية في خاتمة المطاف بربط مصير الفلسطينيين في الأراضي المحتلة بمصير المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل. وعندما تبدأ إسرائيل أخيراً بوضع هذه «الحدود» سوف يجد الفلسطينيون أنفسهم داخل إسرائيل وفي الأراضي المحتلة على السواء في أوضاع متوازية، يواجهون صوراً هي طبق الأصل من سياسات التمييز العنصري.

من العبث الاعتقاد بأن مثل هذا الترتيب ـ الفصل الإثني الصارم من منطلقات إسرائيلية ـ سيحقق السلام في المنطقة. بل سوف يؤدي إلى وجود دولة يهودية شديدة الشوفينية تبحث بشكل متواصل ودون هوادة عن طرق للاحتفاظ بنقائها الإثني واستغلال جيرانها الفلسطينيين خلف جدراهم الزجاجي.

obeikandl.com